



## البحث الأول (مشترك – غير مستخرج من رسائل علمية)

محمود عبد السلام أحمد ، هدي عبد الحليم مشرف (٢٠٢٠). أثر تحرير سعر الصرف علي التجارة الخارجية الزراعية المصرية . مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد ٤٧، العدد ١.

تؤلى الدولة إهتماماً كبيراً بالتجارة الخارجية وإن كان تشييط الصادرات يأتي في المقام الأول في إطار هذا الإهتمام كسبيل لتقليل العجز في الميزان التجارى المصرى، والذي زاد من نحو ١١.٥% عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٢.٢% عام ٢٠١٦ فضلاً عن إتساع السوق الموازية للصرف الأجنبي وانتشار المضاربات على الدولار، مما أدى إلى إصدار البنك المركزى المصرى فى ٣ نوفمبر عام ٢٠١٦ قراراً بتحرير أسعار صرف الجنيه المصرى أمام العُمَلات الأجنبية، وترك قوى السوق للتحكم فى تحديد أسعار التداول يومياً تبعاً لظروف الطلب والعرض، وعلى الرغم من أن تحرير سعر الصرف كان يستهدف خفض العجز فى الميزان التجارى المصرى، وخفض قيمة الواردات وزيادة قيمة الصادرات، إلا أنه عقب تنفيذ قرار تحرير سعر الصرف لوحظ إرتفاع العجز فى الميزان التجارى المصرى وأن الزيادة التى شهدتها الصادرات المصرية ليست كما كانت متوقعة أو مستهدفة لها قبل تحرير سعر الصرف، ويهدف البحث إلى تحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية وقياس أثر تحرير سعر الصرف على أهم الصادرات والواردات الزراعية المصرية.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن متوسط معدل التغطية للتجارة الخارجية الكلية خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٨) يبلغ نحو ٣٨.٩%، وأن متوسط معدل التغطية للتجارة الخارجية الزراعية خلال فترة الدراسة يبلغ نحو ٧.٥%، مما يشير إلى عدم قدرة الدولة علي تغطية وارداتها الكلية او الزراعية من حصيللة الصادرات الكلية أو الزراعية، ووجود فجوة بين الصادرات والواردات المصرية الكلية والزراعية وبلغ معدل التغطية للتجارة الخارجية الكلية نحو ٢٣.٣%، وبلغ حوالي ٢.٣٤% للتجارة الخارجية الزراعية كمتوسط لفترة الدراسة، وبلغت قيمة المرونة الدخلية للطلب على الواردات نحو ٠.١١ مما يعني أن زيادة الدخل القومي بمقدار ١٠% يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بمقدار ٠.١١% ويدل إنخفاض هذه القيمة إلى ضعف إستجابة التغير في الكمية المطلوبة من الواردات نتيجة التغير فى الدخل القومي.

ولبيان أثر سعر الصرف علي الصادرات والواردات الكلية والزراعية تم تقسيم فترة الدراسة من (يناير ٢٠١٥- سبتمبر ٢٠١٨) إلى فترتين، تمثل الفترة الأولى من (يناير ٢٠١٥- أكتوبر ٢٠١٦) الفترة قبل تحرير سعر الصرف، بينما تمثل الفترة الثانية من (ديسمبر ٢٠١٦- سبتمبر ٢٠١٨) الفترة التالية لقرار تحرير سعر الصرف، وقد تبين أن تحرير سعر الصرف أدى إلى زيادة قيمة الصادرات الكلية وانخفاض قيمة الواردات الكلية. أيضاً أدى إلى إنخفاض قيمة العجز فى الميزان التجارى فى الفترة الثانية بمقدار انخفاض بين متوسط الفترتين يبلغ نحو ٢٠.٤%. كما تبين أن تحرير سعر الصرف أدى إلى زيادة قيمة الصادرات الزراعية، وارتفاع قيمة الواردات



كلية الزراعة



جامعة الفيوم

الزراعية في الفترة الثانية بعد تحرير سعر الصرف. وزيادة قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي في الفترة الثانية بزيادة طفيفة بين متوسط الفترتين بمقدار يبلغ نحو ٠.٢%. وبينت نتائج الدراسة بعض الآثار الايجابية لتحرير سعر الصرف على أهم الصادرات الزراعية المصرية والتي تمثلت في: ارتفاع كميات وقيم صادرات البرتقال والعنب والبطاطس وذلك مقارنة بفترة ما قبل تحرير سعر الصرف، وانخفاض قيمة الواردات من محصول الذرة الصفراء. كما بينت نتائج الدراسة بعض الآثار السلبية لتحرير سعر الصرف على أهم الواردات الزراعية المصرية والتي تمثلت في: ارتفاع قيمة واردات كلاً من القمح وفول الصويا وذلك مقارنة بالفترة قبل تحرير سعر الصرف. وتوصي الدراسة بالتركيز على السلع الزراعية التي حققت مصر فيها ميزة تنافسية، وترشيد الواردات التي لها مثيل محلي وإجلال المنتج المحلي محل المستورد.